اليه ان الله يقول اقرأ كذا وكذا واترك كذا ونهى عن كذا فهم
جبريل ما قاله ربه ثم ردد ذلك عليه الى صلى الله عليه وسلم وقال
له ما قال ربه ولم يكن العبارة ذلك وقسم آخر
قال الله لجبريل اقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم هذا الكتاب
فنزل جبريل بكلمة الله من غير تغيير فالقرآن هو القسم الثاني
والقسم الاول هو السنة فقد ورد ان جبريل كان ينزل بالسنة
كما ينزل بالقرآن واعلم ان تعلق لا يوصف بترك التكلم
وقولنا تعلق وكلم الله موسى تكليما معناه انه أزال عنه
الحجاب وأسمعه الكلام القديم ثم اعاد الحجاب وزاد بعضهم
فيها ان في صفات الباري سبحانه وتعالى البقاء بالله والمراد به
في حقه تعالى عدم الاخر يته للوجود ويقال عدم اختتام الوجود
ويقال له استمرار الوجود وعدم زواله والدليل على ذلك قوله تعالى
كل من عليها فان ويبقى وجه ربك كل شيء هالك الا وجهه
وقوله تعالى هو الاول والآخر والاخر والاجماع من الصحابة والتابعين
والعلماء عليه ولانه لو جاز عليه العدم لاستحال عليه القدم
ومما اتفق عليه العقلاء ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه
ونفاه اي نفى عدم البقاء الصفات بعضهم وهو القاضي حسين
وامام الحرمين والامام الرازي واحتجوا بان البقا لو كان موجودا
لكان باقيا بقا ولزم التسلسل والكلام انما هو في كون البقاء
صفة ثبوتية زائدة على الذات ام لا اما كونه مستمر الوجود
فيما لا يزال فوفاق قاله النمازي ثم هي اي الصفات المذكورة
وتسمى صفات المعاني كما مر وبلزمها صفات معنوية اخرى
تسمى معنوية وهي كونه تعالى عليما مريدا قادرا

سميعا بصيرا متكلما ليست عين الذات ولا غيرها اما انها ليست
عين الذات فظاهر لانها لو كانت عين الذات لكان كل منهما
عين الآخر والعلم واقع بعكس ذلك والضابط الحكم العقلي بالضرورة
ان العلم لا يقوم بنفسه وكذا القدرة والارادة والذات
قائمة بنفسها فليس شيء منها عين الذات واما انها ليست
غيرها فلان الغير لغة وعرفا وشرعا انما تطلق على المنفصل
وصفات الله تعالى لا يمكن انفكاكها عن ذاته تعالى ولا انفصال
بعضها عن بعض فلا يكون مغايرة فهو تعالى عليم بعلم
مريد بارادة وهكذا الى اخرها اي الى اخر السبع فهي صفات
زائدة على الذات قائمة بها ضرورة انه لا معنى لصفة الا ما هو
كذلك لانكار المعتزلة من انه تعالى متكلم بكلام قائم
به مخلوق فيه بناء على ما عندهم من ان الكلام الا اللفظي
المحال قيامه به تعالى ويقولون انه تعالى حي سميع بصير
مريد قادر عالم بذاته لا بصفة زائدة على ذاته قائمة به تعالى
قالوا الما يلزم على ذلك كون تعدد الله ما وقد كفرت النصارى
باثبات ثلاثة فكيف بالسبعة والثمانية واجيب بان
هذا انما يلزم لو جعلناها غيره تعالى وهي عندنا كما تقدم ليست
غيره كما انها ليست عينه فلا يلزم قدم الغير ولا تعدد القدماء
فان قيل المفهوم من الشيء ان لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غيره
والا فهو عينه ولا يتصور بينهما واسطة ونفي العينية والغيرية
يستلزم ما قلناه قلنا قد قرروا الغيرية بكون الموجودين بحيث
يمكن انفكاك بينهما والعينية باتحاد المفهوم بالذات
اصلا والواسطة متصورة بان يكون الشيء بحيث لا يكون